حوالى ٨٠٠ دولار. وادى ذلك الى انتشار البطالة مجدداً، فوصلت الى ٧ ـ ١٠ بالمئة بين العاملين في قطاع المهن اليدوية، وحوالى ٨٠ بالمئة بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا (**البيادر السياسي**، ١٣/٦/١٩٨٧).

لقد شكلت المناطق المحتلة، على امتداد السنوات الماضية، مستودعاً للايدي العاملة لعدد من فروع العمل في اسرائيل. ويشكل عمالها نحو ٣٤ بالمئة من الطاقة البشرية العاملة في البناء في اسرائيل (كما يشكل العرب العاملون في المهنة عينها وراء «الخط الاخضر» ٢٥ بالمئة)، ويشكلون، أيضاً، ثقلاً في الطاقة البشرية العاملة في الزراعة. أما بالنسبة الى صناعات الخدمات، فالوضع معكوس تماماً، اذ يعمل نحو ثلثي مجموع المستخدمين اليهود في هذا الفرع. وهناك اثنان بالمئة فقط من عمال الخدمات يأتون من المناطق، ولكنهم يبرزون في ممارسة الاعمال اليدوية (**الملف** ، العدد ١، نيسان ـ ابريل ١٩٨٤؛ نقلاً عن **عل همشمار** ، ٢٨/٣/١٩٨٤، عرض لدراسة للدكتور سيمحا باهيري).

كما شكلت المناطق المحتلة سوقاً مهماً للمنتجات الاسرائيلية؛ اذ تعتبر ثاني اكبر مستورد لهذه المنتوجات بعد الولايات المتحدة، حيث تستوعب، اذا استثنينا صادرات الاسلحة، ٢٥ بالمئة من الصادرات الاسرائيلية. وتقدر قيمة الصادرات الاسرائيلية الزراعية والصناعية الى المناطق المحتلة بحوالى ٨٠٠ مليون دولار سنوياً (**البيادر السياسي** ، ١٣/٦/١٩٨٧).

وقد أدى الاحتفاظ بالمناطق المحتلة، طيلة السنوات الماضية من عمر الاحتلال، في وضع من عدم التنمية الفلسطينية في مقابل التنمية القصوى اليهودية، الى ما يشبه الثروة الاقتصادية لاسرائيل. فالضرائب التي دفعها سكان المناطق المحتلة، والبالغة ١٤٠ مليون دولار تقريباً (منها ٨٥ مليون دولار عبارة عن ضرائب مباشرة، و ٥٥ مليون دولار ضرائب أخرى، مثل ضريبة القيمة المضافة)، غيرت الاستهلاك المحلي بأسره، ومعظم الاستثمارات القليلة بطبيعة الحال. وبحسب تقديرات الباحث الاسرائيلي، ميرون بنبنستي، فقد «دفع سكان الضفة الغربية، خلال السنوات العشرين الماضية من الحكم الاسرائيلي، ضريبة احتلال الى السلطات الاسرائيلية بلغت قيمتها الاجمالية ٨٠٠ مليون دولار، أي اكثر من ضعفين ونصف الضعف من جميع الاستثمارات العامة في مناطقهم خلال تلك الفترة». «لقد تم استيعاب المناطق المحتفظ بها في الاقتصاد الاسرائيلي الذي ابتلعها، وبالتالي قضى على قدرة الفلسطينيين على الاداء والتنمية الاقتصادية المستقلة كـ ' جماعة' ؛ واما كـ ' أفراد' ، فانهم تمتعوا، لوقت ما، بارتفاع مستوى المعيشة. في السنة الماضية، عاد الازدهار الفردي، في اعقاب الارتفاع السريع جداً في الاجر الحقيقي للعاملين وزيادة وسائل العمل المصدَّرة الى اسرائيل، غير ان سكان المناطق المحتلة اكرهوا، اعتباطياً، ' كجماعة اثنية' ، و ' كمجموعة' و ' كشعب' على الارتباط بالاحتياجات الذاتية للاقتصاد الاسرائيلي» ( **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** ، العدد ٥، أيار ـ مايو ١٩٨٧، ص ٣٧٦ ).

بعد مرور عشرين سنة من ممارسة الاحتلال الاسرائيلي لسياسة الدمج الاقتصادي، تميز الوضع الاقتصادي الراهن في الضفة الغربية وقطاع غزة بالمظاهر التالية:

○ التبعية الكاملة للسوق الاسرائيلي، الذي بات يتحكم بجميع مفاتيح الاقتصاد الفلسطيني. فالسلعة الاسرائيلية تغمر السوق الفلسطيني من دون حواجز تعيق مرورها، بينما تمر السلعة الفلسطينية، المتجهة نحو السوق الاسرائيلي، في مصفاة الاحتياجات الاسرائيلية.

○ تتحكم سلطات الاحتلال، تماماً، في عمليات منح واعطاء تصاريح العمليات الاستثمارية والتشغيل والعمليات المصرفية وفرض الضرائب، على اختلاف انواعها. وهناك خطة اسرائيلية تقضي بعدم السماح بتشييد منشآت فلسطينية لها مثيل اسرائيلي، وذلك لابقاء السوق المحلي حكراً على الانتاج الاسرائيلي.

○ تراجع القطاعات الانتاجية لصالح قطاعات الخدمات. وقد بات الاقتصاد المحلي يفتقر الى الانتاج الصناعي والزراعي المتطور. وتراجع الاسهام الصناعي في الدخل القومي من تسعة بالمئة، في العام ١٩٦٧، الى سبعة بالمئة في العام ١٩٨٦. وتراجعت الزراعة من ٤٥ بالمئة الى ٢٧ بالمئة، في الفترة ذاتها، بينما ارتفع اسهام البناء والمواصلات والتجارة والخدمات العامة من ٥٥ بالمئة الى ٦٥ بالمئة.